

في سنغافورة تنظم "لائحة إدارة قانون المسلمين" شؤون الأسرة للمسلمين، بينما ينظمها القانون المدني بالنسبة لغير المسلمين. في بعض المناطق يطبق القانون المدني على مجتمعات المسلمين وغير المسلمين على حد سواء، مما في ذلك نفقة الأبناء والزوجة، والعنف الأسري، وتبني الأطفال، والوصاية، ورعاية الأبناء والسيطرة عليهم، بينما لا يتم التطبيق في المحكمة الشرعية. يستطيع المسلمون الاختيار بين المحكمة المدنية والمحكمة الشرعية في بعض القضايا، ولكن حتى تُنظر القضية في المحكمة المدنية ينبغي أن يوافق الطرفان على ذلك أو أن تُحوَّل المحكمة الشرعية القضية إلى المحكمة المدنية للنظر فيها. قوانين الأحوال الشخصية عادلة ومساوية، بوجه عام، بالنسبة للمرأة المسلمة؛ إذ تتمتع، في ظلها، بنفس حقوق الرجل في العديد من الجوانب، وذلك رغم أن هناك بعض القلق من مسائل يبدو فيها التمييز واضحاً.

## سنغافورة

## المساواة في الأسرة ضرورية

المسائل الأربع التي يتضح فيها التمييز:

- ▶ **الولي:** تطلب العروس المسلمة موافقة وليها على عقد الزواج. فإن رفض الولي الموافقة تستطيع أن تتقدم بطلبها إلى أمين السجل ليكون هو وليها الحاكم.
- ▶ **تعدد الزوجات:** يجب تقديم طلب للزواج بزوجة جديدة إلى مكتب تسجيل زيجات المسلمين، والذي يقوم، بدوره، بالتحري حول مدى ملاءمة الزواج الجديد قبل منح الموافقة على الطلب أو رفضه. وتستطيع المرأة منع زواج الزوج بأخريات بإضافة شرط تعليق في عقد الزواج، رغم أن تلك الإمكانية لا تزال غير معروفة على نطاق واسع.
- ▶ **الحق في الطلاق:** للزوج الحق في طلاق زوجته بمجرد النطق بلفظ الطلاق، بينما يحق للمرأة طلب الطلاق على أساس سريان التعليق، أو الفسخ، أو الخلع. في معظم الحالات التي تتقدم فيها الزوجة بطلب الطلاق ولا تستطيع إثبات شروط الفسخ أو التعليق، يتم الطلاق على أساس الحَكْمين. في تلك الحالات لا تفقد الزوجة حقها في الحصول على نفقة المتعة من زوجها.

- ▶ **الميراث:** يتم تقسيم التركة، بوجه عام، وفقاً لقواعد الميراث الإسلامية مع تطبيق التعديلات التي تفرضها العادات المالية. الحالات التالية توجد عنتاً عند توزيع الأنصبة:
  - الأبناء بالتبني الذين قاموا برعاية الأب والأم المتبنيين لهم لا يحصلون على شيء.
  - أرملة لها أطفال صغار أجبرت على بيع مسكن الزوجية لان أخت الزوج أو أباه أصر على المطالبة بنصيبه.
  - الابن نزيل السجون يتلقى نصيباً أكبر من الابنة التي كانت ترعى الأب والأم.
  - أرملة لها بنات صغيرات تحصل على أنصبة أقل من تركة زوجها لأن بيت المال حصل على بعض الأنصبة.
  - الزوجة غير المسلمة والأبناء لا يحصلون على شيء من تركة الزوج / الأب المتوفى.
  - مسلمون يرغبون في الارتداد عن الإسلام حتى لا تطبق عليهم قوانين الميراث الإسلامية التي يرونها غير عادلة ولا منصفة.

## المساواة في الأسرة ممكنة

- ▶ بعض الجوانب الإيجابية في لائحة إدارة قانون المسلمين تشمل:
  - الحد الأدنى لسن الزواج 18 سنة.
  - موافقة الطرفين مطلوبة.
  - كل الزيجات يجب تسجيلها ولا يُجري طقوسها إلا أشخاص مخولون بذلك.
  - عند تقسيم ممتلكات الزوجية عند الطلاق تأخذ المحكمة الشرعية بعين الاعتبار المساهمات غير النقدية مثل رعاية الأسرة، والعمل المنزلي، إلخ. كل الزوجات تُمنَح 30% على الأقل، بينما تحصل الزوجة التي قدمت مساهمة مالية على نصيب أكبر.
  - كل الممتلكات التي تم اقتناؤها أثناء الزواج يتم تضمينها في التقسيم، بغض النظر عن ممتلكها رسمياً.
  - تستطيع المرأة المسلمة التقدم بطلب النفقة في المحاكم المدنية. تأخذ المحكمة في الاعتبار الدخل الحالي، والقدرة على كسب المال، والاحتياجات لكلا الطرفين. مفهوم النشوز غير موجود في القانون المدني. أحكام النفقة يتم إنفاذها، تلقائياً، بما في ذلك حبس المدعى عليه أو الاقتطاع من راتبه الشهري.
  - مسؤولية الإنفاق على الأبناء مسؤولية مشتركة لو كان الوالدان يعملان. آباء الأبناء غير الشرعيين مُلزمون بالنفقة على أبنائهم.
  - في قضايا الوصاية والولاية المبدأ الأساسي هو مصلحة الأبناء. تصدر المحكمة الشرعية، بشكل متزايد، أحكاماً بالوصاية المشتركة.
- ▶ تتبّع الحكومة نهج "عدم التدخل" في القضايا المتعلقة بالشؤون الإسلامية. لذلك فحتى يتم إصلاح ما، ينبغي على مجتمع المسلمين أن يشير على الحكومة بما ينبغي القيام به، مع الأخذ في الاعتبار أن المجتمع في سنغافورة علماني، متعدد الأعراق والديانات.
- ▶ **الوصاية المشتركة هي الأساس في المحاكم المدنية والوصاية المنفردة هي الاستثناء.**
  - ▶ تم إنجاز إصلاحات إيجابية في القانون، كان وراءها، في العديد من الحالات، عمل المنظمات غير الحكومية
  - تعديل لائحة النساء لتوفير حماية أفضل لضحايا العنف الأسري.
  - تعديل لائحة إدارة قانون المسلمين فيما يتعلق بتوزيع ممتلكات الزوجية عند وقوع الطلاق.
  - تعديل الدستور بما يسمح للأبناء الذين ولدوا لأم سنغافورية وأب أجنبي خارج البلاد بالحصول على الجنسية السنغافورية.
  - تعديل قانون العقوبات بحيث تم إلغاء الحصانة الزوجية في الجماع كرها (الاغتصاب) عند توفر ظروف معينة تؤدي إلى الطلاق.
  - تعديل الإجراءات من أجل القضاء على المشاكل المتعلقة بتنفيذ أحكام المحكمة الشرعية.